اللجنة ناقشت ميزانية الشركة للسنة المالية الجديدة 2017 ـ 2018

«الميزانيات»: «نفط الكويت» لم تحقق الطاقة الإنتاجية المستهدفة رغم صرف 9 مليارات خلال 8 سنوات

عدنان عبدالصمد

رغم مرور 42 سنة على تأميم الشركة وتزايد عدد الموظفين إلا أن أعمالها التشغيلية الأساسية التي يجب أن تقوم بها ما زالت تسندها إلى مقاولين

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها وتبين لها ما يلي:

أولا: عدم تحقيق الشركة للطاقة الانتاجية المستهدفة

رغم صرف ما يقارب 9 مليارات دينار كمصاريف تشغيلية لشركة نفط الكويت في السنوات الـ 8 الماضية وحتى الحساب الختامي الأخير الا أنها لم تنعكس بالشكل المرجو في تحقيق الطاقة الانتاجية المستهدفة من الشركة، ووجود تذبذب في الانتاج الفعلي للنفط الخام، ولم تكسر الشركة حاجز انتاج الـ 3 ملايين برميل الا مرتين، الأمر الذي يدعو الى اعادة النظر في كفاءة الصرف وضرورة ارتباطه بزيادة الطاقة الانتاجية بدلا من تذبذبها خاصة وأنه قد صرف في الحساب الختامي الأخير 27 مليون دينار كاستشارات ودراسات ويجب انعكاس آثارها.

ووفقا لبيانات الحساب الختامي الأخير، فان الطاقة الانتاجية الفعلية للشركة بلغت 3,044,000 ملايين برميل يوميا وبفارق 106 آلاف برميل عما هو مستهدف، مع رصد ديوان المحاسبة للعديد من المآخذ والمشاكل التي حالت دون تحقيق الشركة للكميات المستهدفة أبرزها تأخر تنفيذ العديد من المشاريع بسبب أداء المقاولين والتوقف المفاجئ بسبب الأعطال الفنية وشيخوخة بعض الآبار واغلاق أخرى لرفع ضغطها الشغيلي.

ورغم افادة مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت أثناء الاجتماع بقدرتهما على تحقيق الطاقة الانتاجية المستهدفة والبالغة 4 ملايين برميل يوميا حتى سنة 2020 الا أن اللجنة ترى أن المعطيات الراهنة تشير الى وجود تحد كبير متمثل في استمرارية توقف الانتاج في الحقول المشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ووجود فرق يقدر بـ 810 آلاف برميل بين الطاقة الانتاجية المستهدفة والفعلية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في ظل تبقي سنتين ماليتين من عمر الاستراتيجية.

ثانيا: استمرارية تزايد عقود الصيانة

ورغم مرور 42 سنة على تأميم الشركة وتراكم خبراتها الفنية وتزايد عدد الموظفين الا أن أعمالها التشغيلية الأساسية التي يجب أن تقوم بها ما زالت تسندها الى مقاولين ومنها تضمن ميزانية السنة المالية الجديدة لـ 344 مليون دينار كعقود صيانة واصلاح الآبار ومرافق الانتاج بزيادة قدرها 20٪ عن الميزانية السابقة مما يدعو الى ضرورة ضبط تناميها وأن تقوم الشركة بهذه المهام لاسيما أن هذه العقود تتضمن تدريب الكويتيين للقيام بهذه الأعباء مستقبلا.

ثالثا: مطالبات مقاولي المشاريع النفطية

ولم يعد مقبولا تكرار ما يسجله ديوان المحاسبة من مآخذ تشوب تنفيذ المشاريع النفطية لاسيما وأن الشركة لا تعالج السبب الرئيسي لأسباب نشوء هذه المآخذ التي تحول دون تكرارها بأنماط مختلفة سنويا مما يؤدي الى تأخر الكثير من انجاز المشاريع في مواعيدها المقررة مع ملاحظة اللجنة لارتفاع مطالبات المقاولين على الشركة والتي بلغت وفق ما أمكن لديوان المحاسبة حصره ما يزيد على مليار دينار، ومنها على سبيل المثال أن أحد مقاولي العقود لشركة أجنبية رفعت مطالبة تقدر ب 844 مليون دينار رغم أن تكلفة العقد المبرم معه 400 مليون دينار!!

ولم تقتنع اللجنة بما برر به الشركة في هذه الملاحظة، وأنه من الضروري احكام صيغ العقود المبرمة مع الغير وتضمين العقود لكافة البنود التفصيلية للحد من التباين في التفسيرات منعا لأي منازعات مستقبلية لاسيما وأن ديوان المحاسبة يفيد في تقريره أن الشركة توصلت في احدى تسوياتها لأحد مطالبات لمقاولين بدفع 93 مليون دينار من أصل 180 مليون دينار كان قد تقدم بها، وهي أمور ترى اللجنة ضرورة الحد منها.

رابعا: وحدات الإنتاج المبكر للنفط

ودعت اللجنة الى ضرورة تقييم تجربتها في ما يتعلق بوحدات الانتاج المبكر والمتمثلة باسناد عقود الانتاج النفطي الى المقاولين لتشغيلها وادارتها ومن ثم تقوم شركة نفط الكويت بشرائها لاحقا، لاسيما وأن ملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها متكررة سنويا ومنها على سبيل المثال أنه نتيجة لعدم التزام أحد المقاولين بالمواصفات الفنية في احدى عقود وحدات الانتاج المبكر للنفط فقد بلغت الطاقة الانتاجية من هذا العقد 69 ألف برميل في حين أن المستهدف من هذه الوحدة حسب العقد المبرم 120 ألف برميل.

كما أن بعض مقاولي وحدات الانتاج المبكر يشغل الوحدة ويديرها بمواصفات فنية تضمن له استمرارية التعاقد معه الى فترات أطول حتى بعد شراء الشركة لهذه الوحدة، مع عدم قيام المقاول بتدريب موظفي الشركة والمتضمنة تكلفة تدريبهم أصلا في العقد المبرم معه على النحو المطلوب كي لا يتم الاستغناء عن خدماته بعد انتهاء العقد الموقع معه.

عاشور للروضان: ما أسباب إقالة مجلس صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن أسباب إقالة مجلس إدارة صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وطلب النائب في سؤاله تزويده بالآتي: 1ـ ما أسباب إقالة مجلس إدارة صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ 2ـ هل توجد مخالفات إدارية ومالية قام بها مجلس الإدارة المقال؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بها. 3ـ هل تمت إحالة مجلس الإدارة المقال إلى النيابة العامة على ضوء مخالفاتهم الإدارية والمالية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بما يثبت ذلك، وفي حالة الإجابة بالسلب يرجى تزويدي بأسباب عدم إحالتهم.

الصالح يقترح تسمية أحد الشوارع باسم المرحوم سمير سعيد

خليل الصالح

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح برغبة طالب فيه بتسمية أحد شوارع الكويت باسم المرحوم سمير سعيد حجي، وجاء اقتراح الصالح انطلاقا من أهمية تخليد الرموز الكويتية وعرفانا بالجميل وتدعيما وترسيخا لمعاني القدوة، ولما كان المغفور له بإذن الله المرحوم سمير سعيد، أحد أبرز علامات الرياضة الكويتية التي أثرت الحياة الرياضية بإنجازات رفعت اسم الكويت عاليا وترك بصمته في وجدان الشعب.

السويط: مركز شباب في منطقة سعد العبدالله

ثامر السويط

قدم النائب ثامر السويط اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لأن منطقة سعد العبد الله من المناطق التي بها نسبة سكنية مرتفعة، الأمر الذي يجعل وجود مركز شباب رياضي اجتماعي في المنطقة ضرورة حيوية، وذلك من أجل جعل هذه المنطقة معلما حضاريا مزدهرا.

وعلى الحكومة، ممثلة في الهيئة العامة للشباب والرياضة، الإسراع في إنشاء مشروع مركز شباب رياضي في منطقة سعد العبد الله مع إعطائه صفة الأولوية، وذلك ضمانا للاستفادة من طاقات شباب المنطقة وملء أوقات فراغهم.

ونص الاقتراح على «الإسراع بإنشاء مركز شباب في منطقة سعد العبد الله».

المطيري لإنشاء مستشفى خاص لأمراض السرطان في «الأحمدي» و«مبارك الكبير»

ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مستشفى خاص لأمراض السرطان لمرضى محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، وجاء في مقدمة اقتراحه: لما كان مرضى السرطان يعانون من ألم المرض وتلقي العلاج الكيماوي او العلاج الاشعاعي مما ينتج عنه من معاناة كبيرة خاصة في ظل عدم قدرة مركز الكويت لمكافحة السرطان في منطقة صباح الصحية على استيعاب جميع الحالات المرضية لقلة عدد الأسرة به.

كما يؤدي إلى تلقي بعض المرضى العلاج في الممرات او تأخير جرعاتهم، ولما كان ذلك وما يعانيه سكان محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير من بعد مسافة ذلك المركز والازدحام المروري الشديد فإنه يزيد من المعاناة للمرضى وذويهم.

.. بطء في تصويب ملاحظات الجهات الرقابية في «الصناعة»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة تبين لها عدة ملاحظات، أهمها أن إدارة التدقيق الداخلي ما زالت لا تتبع أعلى سلطة إشرافية (مجلس الإدارة) طبقا لقرار مجلس الوزراء، وعدم مناسبة مؤهلات موظفيها مع الهدف من إنشائها.

وبين عبد الصمد أن اللجنة لاحظت خللا في المتابعة الميدانية وشيوع المسؤولية وإدخال البيانات في النظم الآلية للمواقع الخاضعة لإشرافها وتفاوت مدد الكشف على تلك المواقع لسنوات، كما أن بعض تقارير المفتشين الميدانيين تكون لصالح المستثمرين، وما زالت الهيئة بطيئة في تصويب ملاحظات الجهات الرقابية.

وأضاف أن اللجنة أبدت اعتراضها على قيام الهيئة بتوقيع عقد لمدة 3 سنوات وبقيمة تقارب الـ 2,5 مليون دينار مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لـ181 وظيفة ومنها تخصصات جامعية كالمحاسبة والحقوق وتقنية المعلومات.

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أن الهيئة لا تسعى منذ سنوات بشكل جاد لشغل وظائفها الشاغرة للكويتيين والتي وصلت إلى 166 وظيفة، وهو أمر لاحظته اللجنة بخصوص كثير من الجهات الحكومية التي لا تسعى لاستقطاب الكويتيين وتقوم بإبرام عقود لتوفير تخصصات وظيفية موجودة بكثرة في العنصر الوطني.

وقال عبد الصمد إن اللجنة طالبت بضرورة إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج من نسبة تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية واستقلالية في اتخاذ قراراته.

وأشار إلى أن هناك قصورا في تنفيذ مشروعات تطوير أراضي المناطق الصناعية، والتي لو نفذت في مواعيدها المقررة لساهمت في انخفاض أسعار القسائم الصناعية وإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين وبخاصة لفئة الشباب.

وبالنسبة للأنشطة غير الصناعية قال عبد الصمد إن اللجنة طالبت بتفرغ الهيئة لتنمية النشاط الصناعي، والعمل على نقل الأنشطة غير الصناعية التي تديرها حاليا للجهات الحكومية المختصة بذلك.

وقال إن ديوان المحاسبة أشار إلى وجود أنشطة غير صناعية مسندة للهيئة باتت تؤثر عمليا على أغراض الهيئة، مثل سكراب أمغرة وما يرتبط به من منازعات قضائية، إضافة إلى عدم وضوح تبعية القسائم الحرفية في فيلكا للهيئة.

عسكر: استقطاب برامج حديثة وأجهزة في مجال التخلص من النفايات لاستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية

عسكر العنزي

تخصيص أرض بعيداً عن الوحدات السكنية لوضع القمامة المجمعة ومن ثم تقوم عربات بضغط وتكبيس هذه القمامة

قدم النائب عسكر العنزي حزمة اقتراحات بشأن الوضع البيئي والتخلص من النفايات والاهتمام بالنظافة. وجاء في اقتراحات عسكر ما يلي:

بلا شك ان هذه البنية التحتية تحتاج لصيانة دورية ناهيك عن إصلاح الأعطال التي تتعرض لها هذه البنية وضرورة دوام النظافة في كل منطقة صحية، ويعاني سكان المناطق في الكويت من البطء في عمليات الصيانة وإصلاح الأعطال التي تحدث في البنية التحتية.

وتكمن أسباب البطء في الصيانة والإصلاحات المطلوبة في البنية التحتية في توزيع مسؤوليات هذه الصيانة وتلك الإصلاحات على عدة وزارات في الدولة مع تداخل اعمال هذه الوزارات واحتياج وزارة ما إلى موافقة وزارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال عند حدوث عطل في كيبل الكهرباء تحت الارض فإن الشركة المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والماء تحتاج الى الاستعانة بوزارة الأشغال وموافقتها وفي بعض الأحيان تحتاج الى موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وفي ذلك روتين يعطل استفادة الناس من الخدمات الكهربائية.

لذا، فإن الموضوع برمته يحتاج الى مركزية واحدة لأعمال الشركة المتعاقد معها لإجراء اعمال الصيانة والترميم وأعمال النظافة في كل منطقة سكنية على حدة مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الانجاز ومنح الاخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتباطأ في اعمال الصيانة والإصلاحات والنظافة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي

(نص الاقتراح)

ان يتم التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في اعمال الصيانة وإصلاح الأعطال في كل عناصر البنية التحتية وكل اعمال النظافة والصرف الصحي للمنطقة السكنية مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الإنجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتباطأ في اعمال الصيانة والإصلاحات وأعمال النظافة والصرف الصحي بشكل عام.

وجاء في اقتراحه الثاني ما يلي:

في ظل اقتصاد عالمي متقلب تتسابق الدول لاكتشاف المزيد من مصادر الدخل، عن طريق البحث عن ثروات موجودة لم تستغل الاستغلال الامثل، وأهم هذه الثروات هي تلك التي تتمثل في النفايات المستهلكة، لما لها من أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية، ولو بحثنا في تجارب الدول المتقدمة نرى تركيا التي كانت من أكثر مدن العام تلوثا فهي الان تمتلك تجربة ناجحة في مجال الاستفادة من النفايات واستخدامها في انتاج الطاقة الكهربائية، كذلك السويد فهي اليوم تستورد النفايات من الخارج لحاجتها اليها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وتعتبر الكويت من البلدان المتقدمة جدا في انتاج النفايات، لكن في المقابل من أقل البلدان القادرة على الاستفادة منها كثروات، فكمية النفايات الموجودة كبيرة لكنها مهدورة وتنتظر استراتيجية وطنية كبرى تراعي أهمية التدوير كفائدة اقتصادية، هذه المشكلة تزداد تعقيدا مع النمو الاقتصادي والصناعي والصحي، لتنوع النفايات بين صحية وصلبة ومنزلية، وستزداد أكثر مع النمو السكاني والعمراني الذي يؤدي الى نمط استهلاكي متزايد داخل المجتمع، يزيد من نسبة النفايات المنزلية بشكل كبير، غير أنه يتماشى مع انعدام التنظيم للمشكلة الموجودة أصلا.

وتمر الكويت بحالة تلوث بيئي جراء عدم متابعة جدية لمعالجة النفايات بصورة علمية حديثة، ما ساهم في توليد مشاكل بيئية كبيرة جراء الدفن الخاطئ للنفايات الكيماوية وغيرها وما تسببه من غازات سامة تضر بالوضع البيئي، نتيجة لتراكمها وصعوبة التخلص منها او اعادة تدوير بعض موادها حيث تتسبب هذه النفايات التي تحتوي على مواد ثقيلة سامة خللا في نمو الخلايا ونشوء الامراض كما انها مسبب رئيسي لإمراض السرطان القلب والأوعية الدموية والدماغ.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«نص الاقتراح»

1ـ قيام الجهات المسؤولة عن الوضع البيئي بالكويت الهيئة العامة للبيئة والبلدية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ووزارة الكهرباء والماء بالإسراع على استقطاب البرامج الحديثة والأجهزة في مجال التخلص من النفايات واستغلال هذه النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية كما في الدول الحديثة.

2ـ تخصيص أرض بعيدا عن الوحدات السكنية يتم وضع القمامة المجمعة من الصناديق والأماكن المخصصة بها ومن ثم تقوم عربات بضغط وتكبيس هذه القمامة ثم يتم وضع رمل خاص فوق هذه القمامة بحيث يضغط القمامة ويمنع دخول الأكسجين بالتالي تبقى هذه القمامة لمده سنتين مضغوطة وبعد سنتين من وضع النفايات في جزء من الأرض وتكرار هذه العملية توضع عليها أجهزة شفط داخل الرمل تشفط غاز الميثان الذي ينتج من القمامة التي داخل الرمل، ثم يكون هناك مصنع بجانب الأرض يحول غاز الميثان القادم من الشفاط الرئيسي إلى كهرباء، وذلك بهدف إعادة تدوير النفايات بشكل مستدام، وتلافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتقليل نسبة انبعاث غاز الميثان في الغلاف الجوي.

وجاء في اقتراحه الثالث ما يلي:

بلا شك ان هذه البنية التحتية تحتاج الى صيانة دورية ناهيك على إصلاح الأعطال التي تتعرض لها هذه البنية وضرورة دوام النظافة في كل منطقة صحية، ويعاني سكان المناطق في الكويت من البطء في عمليات الصيانة وإصلاح الأعطال التي تحدث في البنية التحتية.

وتكمن أسباب البطء في الصيانة والإصلاحات المطلوبة في البنية التحتية الى توزيع مسؤوليات هذه الصيانة وتلك الإصلاحات على عدة وزارات في الدولة مع تداخل اعمال هذه الوزارات واحتياج وزارة ما إلى موافقة وزارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال عند حدوث عطل في كيبل الكهرباء تحت الارض، فإن الشركة المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والماء تحتاج الى الاستعانة بوزارة الأشغال وموافقتها وفي بعض الأحيان تحتاج الى موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وفي ذلك روتين يعطل استفادة الناس من الخدمات الكهربائية.

لذا، فإن الموضوع برمته يحتاج الى مركزية واحدة لأعمال الشركة المتعاقد معها لإجراء اعمال الصيانة والترميم وأعمال النظافة في كل منطقة سكنية على حدة مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الانجاز ومنح الاخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتباطأ في اعمال الصيانة والإصلاحات والنظافة.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح)

ان يتم التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في اعمال الصيانة وإصلاح الأعطال في كل عناصر البنية التحتية وكل اعمال النظافة والصرف الصحي للمنطقة السكنية مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة في الإنجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتباطأ في اعمال الصيانة والإصلاحات وأعمال النظافة والصرف الصحي بشكل عام.

واقترح عسكر ايضا ما يلي:

أن من الشروط والمرتكزات للتنمية المستدامة هي تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد البيئية، لذا هناك التزامات وشروط تقنية وإدارية وتسويقية وتنظيمية واجتماعية على الشركات والمصانع والقطاعات الاقتصادية يجب مراعاتها وتطبيقها بشكل علمي، ولذلك يجب تشجيع الدراسات والبحوث في مجال مراجعة الأداء البيئي للشركات الصناعية للحفاظ على البيئة وتقديم تقرير شهري يوضح مدى الضرر الذي قد يصيب البيئة من تلك الشركات والمصانع للعمل على احتوائه عن طريق تلك التقارير.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح)

1ـ تقدم الشركات والمصانع التي توجد بها مؤثرات على البيئة تقريرا شهريا الى الهيئة العامة للبيئة، وتشجيع الدراسات والبحوث في مجال مراجعة الأداء البيئي للشركات الصناعية.

2ـ تطوير أساليب وتقنيات أداء المرجعة البيئية في الشركات الصناعية لتحقيق أهداف البيئة.